عنوان الدرس: محاسبة الشركات المعمقة

عنوان المقطع 7: محاسبة عمليات الاندماج والشراء (الحيازة): طرق محاسبة الاندماج

مقدمة :

تعتبر المعالجات المحاسبية لعمليات الاندماج من أهم القضايا المحاسبية، سواء تعلق الأمر بالناحية النظرية أو الممارسات العملية، كما أنها تثير الجدل الكبير حول تسجيل والحفاظ على مختلف المصالح المالية لمختلف الأطراف المتعلقة بعملية الاندماج هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك تباين كبير حول الطريقة المقبولة لمعالجة عملية الاندماج، كما أن السبل التطبيقية للطريقة نفسها تختلف من بلد لآخر. إنّ عملية تقديم الأصول المادية وغير المادية ومعالجة الشهرة تنشأ عادة عن استخدام حسابات الشراء.

المحتوى:

1. طريقة تجميع المصالح
2. طريقة محاسبة الشراء
3. المقارنة بين طريقة تجميع المصالح وطريقة محاسبة الشراء

1. طريقة تجميع المصالح:

1.أ. مفهوم طريقة تجميع المصالح:

تقوم هذه الطريقة على فرضية مفادها أن المساهمين في الشركة المندمجة يرغبون في نقل الأصول والخصوم إلى الشركة الدامجة بالقيمة الدفترية لها و ليس بالقيمة العادلة أو السوقية.

وفي هذه الحالة ينظر إلى عملية الاندماج باعتبارها عملية ضم لأصول وخصوم الشركتين المندمجتين بالقيم الدفترية، وليس باعتبارها شراء لصافي أصول الشركة المندمجة بقيمتها السوقية العادلة، ولقد عرفت طريقة دمج حقوق المساهمين بأنها اتحاد بين شركتين لدمج المصالح المشتركة والسير كوحدة اقتصادية مستقلة.

1.ب. شروط استخدام طريقة تجميع المصالح:

ضمن هذا الأسلوب لا يتم إعادة تقييم للأصول والخصوم، إذ يلجأ إلى تجميع أصول وخصوم الكيانات الداخلة في الاندماج بالقيم الدفترية السابقة، وعليه فإنه لن تظهر شهرة محل نتيجة للاندماج، حسب المعايير الأمريكية تم تحديد 12 شرطا يجب توفرها مجتمعة لاعتماد طريقة تجميع المصالح، وحتى تعتبر عملية الاندماج عملية توحيد للمصالح يجب أن تتم وفق تبادل الأسهم ذات حق التصويت (أسهم عادية) وبقاء كل مساهمي الشركات المعنية بالاتحاد، ويمكن اختصار هذه الشروط في ثلاث مجموعات:

- **الاستقلالية:** تتعلق بمميزات الشركات المعنية بالاتحاد، وتضم شرطين هما:

– يجب أن تكون كل الشركات الداخلة في الاتحاد مستقلة، أي أنها لا تمثل شركة تابعة أو قسم من أقسام شركة أخرى خلال السنتين السابقتين لتنفيذ خطة الدمج.

– على الشركات المعنية، أن لا تمتلك في مجموعها أكثر من 10% من الأسهم العادية في أي شركة من الشركات داخلة في تكوين الاتحاد.

- **استمرارية المصلحة:** تضم المعايير المرتبطة بوسائل وشروط تحقيق الاتحاد، وتضم هذه المجموعة سبعة معايير:

– تتم عملية الاندماج من خلال صفقة واحدة، وضمن خطة محددة تدوم عاما واحدا من تاريخ وضع الخطة، هذا بشرط أن لا يعرقل ذلك منازعات قضائية حكومية .

– تقوم المؤسسة المصدرة، فقط بإصدار أسهم عادية ذات حقوق متساوية و مبادلتها بـ90% أو أكثر لمعظم الأسهم العادية للشركة الأخرى عند تاريخ إتمام الصفقة، كما يجب أن لا تتضمن الأسهم المستبدلة أي أسهم عادية للشركة الأخرى ملكتها المؤسسة المصدرة قبل الصفقة،

– لا يجوز تغيير نسبة الملاك السابقين، أي لا يمكن للشركات المعنية تغير حصة حقوق الملكية من الأسهم العادية ذات حق التصويت خلال عامين قبل خطة الاندماج أو بين تاريخ البدء وإتمام الاتحاد.

– لا يجوز للشركات المعنية بالعملية اقتناء أسهم (أسهم رأس المال بالخزينة) إلاّ لأسباب خارجة عن تكوين الاتحاد، كما يجب أن تتم عملية شراء الأسهم من فترة البدء إلى إتمام العملية بشكل لا يزيد عن العدد الطبيعي.

– لا يجب أن يتغير النصيب النسبي لحقوق أي مساهم (نسبة حقوق المساهم إلى إجمالي حقوق المساهمين) في الشركة نتيجة استبدال الأسهم.

– حقوق التصويت للأسهم العادية في الكيان الجديد لابد أن تكون مكفولة وقابلة للاستخدام من قبل المساهمين بمجرد تشكيل الاتحاد، وهذا يعني عدم حضر حق التصويت خلال فترة معينة.

– منع إصدار أسهم على أساس الأرباح المستقبلية أو على أساس الأسعار السوقية للأسهم مستقبلا لما لذلك من تأثير على حقوق المساهمين.

- **غياب المعاملات المخططة:** تشمل معايير تتعلق بغياب بعض المعاملات المخططة بعد التملك، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

– حظر (منع) عقد اتفاقيات شراء حصص ملكية كاملة في المستقبل من خلال أسهم الخزينة، أي أنه لا تكون هناك موافقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل مساهمي الشركة المندمجة على إلغاء أو إعادة اقتناء الأسهم المصدرة.

– لا تكون الشركة المندمجة طرفا في أي اتفاق من الاتفاقيات المالية لصالح المساهمين السابقين في الكيان الجديد، مثل تأمين قروض بضمان الأسهم المصدرة لعملية الاندماج حتى لا يحصل هؤلاء المساهمين على نقد من أي بيع لأسهمهم.

– لا يسمح للمؤسسة أو الكيان الجديد التخلص من جزء كبير من الأصول المقتناة خلال سنتين من إتمام عملية الاندماج، وذلك باستثناء التنازلات بفعل تفادي ازدواجية التسهيلات الإنتاجية أو التخلص من الطاقات العاطلة، والغرض من وراء هذا الشرط هو منع الاعتراف بأرباح بعد إتمام العملية ناتجة عن بيع الأصول.

إنّ اشتراطات هذه الطريقة معقدة وتنفذ بصرامة، فإذا لم تجتاز المعاملة كل الاختبارات تتم محاسبتها على أنها معاملة شراء، لكن إذا كانت طبقة هذه الطريقة فلا توجد في هذه الحالة اشتراطات محاسبية لتقويم الأصول والخصوم، حيث يتم دمج وتوحيد القوائم المالية للشركات الداخلة في الاندماج بقيمتها الدفترية، إذ لا يتم انتهاج أي أسلوب جديد للمحاسبة، كل ما في الأمر أن هذه المنشآت كانت مستقلة وأرادت أن تنشط معا مستقبلا، كما أنه لن تظهر ما يسمى بشهرة تجارية سواء كانت موجبة أو سالبة ذلك أنها تنشأ عن الزيادة أو النقص في سعر الشراء عن القيمة العادلة للأصول الصافية.

2. طريقة الشراء (الاستحواذ):

2.أ. مفهوم طريقة الشراء (الاستحواذ):

تتم عمليات الاستحواذ بسيطرة إحدى المنشآت الداخلة في العملية على منشآت أخرى، وبذلك تسهل عملية تحديد هوية المشتري، وإجمالا كل مؤسسة تحصل على أكثر من نصف حقوق التصويت تكون هي المشترية، ويمكن أن نميز جملة من المؤشرات التي تدل على أي الأطراف هو المشتري منها:

– إذا كانت القيمة العادلة لإحدى المنشآت أكبر بكثير من القيمة العادلة للمؤسسة المندمجة الأخرى ففي مثل هذه الحالة المؤسسة الأكبر هي المؤسسة المتملكة.

– عندما يجري اندماج الأعمال عن طريق دفع نقود مقابل الأسهم العادية ذات حقوق التصويت في مثل هذه الحالة تكون المؤسسة التي تدفع النقدية هي المؤسسة المتملكة.

– عندما ينتج عن اندماج الأعمال سيطرة إدارة إحدى المنشآت على انتخاب فريق إدارة المؤسسة المندمجة الناتجة، في مثل هذه الحالة المؤسسة المسيطرة هي المؤسسة المتملكة.

2.ب. المعالجة المحاسبية لطريقة الشراء (الاستحواذ):

- يتم تسجيل تكلفة الشراء في دفاتر الشركة المقتنية (الشركة الدامجة أو الشركة القابضة).
- تعتبر النفقات المباشرة لتكوين الاتحاد جزء من تكلفة الشراء، بينما تدرج النفقات غير المباشرة كمصروفات.
- تدرج أصول والتزامات الشركة المستهدفة في دفاتر الشركة الدامجة وفقا للقيم العادلة (القيم السوقية للأصول الملموسة وغير الملموسة والقيم الحالية للالتزامات) في تاريخ الشراء.
- في حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة تسجل كشهرة موجبة وتسجل كأصل من الأصول.
- في حالة نقص تكلفة الشراء عن القيمة العادلة للأصول المشتراة يتم معالجتها على أنها شهرة سالبة، وبعد التحقق من تكلفة الشراء والقيم العادلة للأصول والخصوم وإن بقيت الشهرة سالبة تعالج على أنه إيرادات في سنة الشراء.
- يقاس دخل الشركة المقتنية عن السنة المالية التي تمت فيها العملية وفقا للإيرادات والمصروفات المحققة بعد تاريخ تكوين الاتحاد، أي لا يمكن تضمين إيرادات ومصروفات الشركة المقتناة عن الفترة قبل تاريخ تكوين الاتحاد.

3. المقارنة بين طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح:

محاسبة الشراء	محاسبة تجميع المصالح
1- تقوم على افتراض حدوث عملية مالية بين طرفي الاندماج تقوم من خلالها المؤسسة الدامجة بشراء صافي أصول المندمجة بناء لقيمتها السوقية العادلة.	1- أما في طريقة التجميع فإنها تقوم على افتراض عدم حدوث عملية مالية حقيقية بين طرفي الاندماج وإنما فقط توحيد و ضم حقوق الملكية بينهما عن طريق تبادل أسهم المنشأتين لذا يتم تقييم صافي أصول المندمجة بالقيمة الدفترية.
2- في طريقة الشراء الأرباح المحققة وكذلك الأرباح المحتجزة لدى المؤسسة المندمجة بتاريخ الاندماج لا تنقل إلى الدامجة إنما توزع على مساهمي المندمجة لذا ما يظهر في قائمة الدخل الموحدة في حال إعدادها هو	2- أما في طريقة التجميع فكل الأرباح للمؤسسة الفرعية يتم إضافتها للأرباح المحتجزة الموحدة وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي يتم فيه الاندماج لذا تشمل قائمة الدخل الموحدة صافي أرباح الدامجة و كذلك

فقط صافي الربح والأرباح المحتجزة للدامجة.	أرباحها المحتجزة وصافي أرباح المندمجة وأرباحها المحتجزة.
3- وفقاً لطريقة الشراء يتم تعديل القيم الدفترية الصافية للمؤسسة المشتراة حديثاً وفقاً للقيم العادلة عند تاريخ الاستحواذ.	3- أما في طريقة التجميع فتظل القيم الدفترية الصافية للمنشآت الموحدة كما هي.
4- في ظل طريقة الشراء أي فرق بين المبلغ المدفوع للشركة الفرعية و القيمة العادلة للأصول المكتسبة ينتج عنه شهرة سالبة أو موجبة.	4- أما في ظل طريقة تجميع المصالح فلا تظهر شهرة.
5- وفقاً لمعاملة الشراء التي يتم في إطارها تبادل الأسهم المصدرة حديثاً مع مؤسسة مشتراة حديثاً فإنه يتم زيادة حقوق ملكية المساهمين بمقدار القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة.	5- أما صفقة التجميع التي يتم فيها إصدار أسهم جديدة مقابل المؤسسة الموحدة المشتراة حديثاً فيتم زيادة حقوق الملكية بمقدار مجموع القيمة الدفترية الصافية للمؤسسة الموحدة حديثاً.

ملخص المقطع 7:

توجد طريقتان لمحاسبة الاندماج وهما: طريقة **تجميع المصالح**، وطريقة **محاسبة الشراء**.

ورغم أنه هناك نوعان، فهذا لا يعطي الحرية في إتباع أي أسلوب، بل أنه هناك شروط لا بد من مراعاتها خاصة في طريقة تجميع المصالح.